

قولا يشترط تصديقه وان استحقته امراته
 لم يلحقها في الاصح واثنان لم يقدر مسلم وحر عي
 ذمي وعبد فان لم يكن بينه عرض على العاقب في حق
 من الحقة به فان لم يكن فاقوا وتخير او نفاه عنهما او
 اخفه بهما امر بالاكتساب بعد بلوغه الي من يميل
 طبعه اليه منهما ولو اقاما بينت بين شعاري سفتا في
 الاظهر **كتاب المعالة هي كقولهم**
 رد ابي فله كل ويشترط صيغة تدل على العمل
 به وهو مؤتمر فلو عمل بلا اذن او اذن لشخص فعمل
 غيره فلا يشترط له ولو قال اجنبي من رد عبد زيد
 فله كل الاستحقة رد على الاجنبي وان قال قال زيد
 من رد عبدي فله كل او كان كذا لم يستحق عليه
 ولا على زيد ولا يشترط قبول العامل وان عينه و
 تصح على عمل مجهول وكن معلوم في الاصح ويشترط
 كون العمل معلوما فلو قال من رد فله ثوب او ارضيه

فسد العقد والرد اجرة مثله ولو قال من بلد كذا
 فردة من اقرب منه فله قسطه من العمل ولو اشترى
 اثنان فردة اشتركا في العمل ولو التزم جعل للمعين
 فشاركه غيره في العمل ان قصد لها نته فله كل العمل
 وان قصد العمل للمالك فلا وله قسطه ولا شريك
 للمشاركة بحال ولكل منهما الفسخ قبل تمام العمل فان
 فسخ قبل الشروع وفسخ العامل بعد الشروع فلا يشترط
 له اوان فسخ المالك بعد الشروع فعليه اجرة المثل
 في الاصح والمالك ان يريد وينقص في العمل قبل الفراغ
 وفاقرته بعد الشروع وجوب اجرة المثل ولو مات
 الابن في بعض الطريق او هرب فلا يشترط للعامل واذا رده
 فليس له حصة لقبه بالعمل ويصدق المالك اذا انكس
 شرط العمل ووسعيه في فردة فان اختلفا في قيم العمل تخالفا

كتاب الفرائض بيده من

شركة الميت بمقونة تجهيزه ثم تقضي ديونه ثم

195

ثم